

أثر مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي:
دراسة تطبيقية على شركات التأمين الليبية

The impact of solvency indicators on financial performance
An applied study on Libyan insurance companies

عبدالفتاح عثمان العريبي^{1*}، عادل عبدالعزيزسلطان²، عصام عبدالحفيظ عبدالسلام ميلاد³

¹ جامعة بنغازي، إيميل isam7272@gmail.com

² جامعة بنغازي، isam7272@gmail.com

³ جامعة بنغازي، isam7272@gmail.com

تاريخ النشر: 2021-12-16

تاريخ القبول: 2021-11-22

تاريخ الاستلام: 2021-06-25

ملخص:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات التي تدعم الاقتصاد في أي دولة وذلك من خلال المساهمة في تعزيز ودعم الناتج القومي الإجمالي. عليه فقد هدفت هذه الدراسة إلى التعرف على أثر بعض مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي لشركات التأمين الليبية خلال الفترة من 2013 إلى 2017. ولتحقيق هذا الهدف فقد اتبعت الدراسة المنهج الوصفي التحليلي حيث تم تجميع بيانات الدراسة من القوائم المالية المنشورة لخمس شركات تأمين ليبية خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2017. كذلك فقد تم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل بيانات الدراسة مثل المتوسطات الحسابية والانحرافات المعيارية. كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي من خلال تطبيق أسلوب تحليل الارتباط. أيضاً تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي لتحديد المتغيرات التي يجب أن تدخل في النموذج واستبعاد المتغيرات الأخرى. وقد بينت نتائج الدراسة وجود أثر لنسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين، كما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر لمتغيرات التغير في حجم صافي الأقساط والمخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين.

الكلمات المفتاحية: ملاءة مالية، مؤشرات الملاءة المالية، أداء مالي، شركات التأمين.

تصنيف JEL : G22 ؛ G30.

Abstract:

The insurance sector is considered one of the most important sectors in any country because it contributes and supports the gross national product. Accordingly, this study aims to examine the impact of some solvency indicators on the financial performance of Libyan insurance companies during a five-year period. To achieve this purpose, the study adopted the descriptive-analytical approach, the data was gathered from the published financial statements of five Libyan insurance companies during the period

from 2013 to 2017. Descriptive statistics were applied such as means and standard deviations. Also, inferential statistics were employed by applying the correlation analysis and the stepwise multiple regression to determine which variables should be included in or excluded from the model. The results showed that there is an effect of the net premiums written to the shareholders' equity ratio on the financial performance. The study results also showed there is no influence of the change in net premiums written and the technical provisions to current assets ratio on the financial performance.

Keywords: Solvency, solvency indicators, financial performance, insurance companies.

JEL Classification Codes : G22 ; G30.

1. مقدمة:

يعتبر قطاع التأمين من أهم القطاعات المالية والاقتصادية في أي دولة بما يوفره من حماية اقتصادية للموارد البشرية والمادية للشركات والأفراد، وذلك بتعويض وحماية الأفراد والمؤسسات من الأضرار المحتملة التي قد تلحق بهم. كما أصبح التأمين يؤدي كمهنة طبقاً لأسس ومعايير ومؤشرات ملاءة مالية دولية لذلك أدركت الدول أهمية نشاط التأمين والتي من بينها ليبيا حيث قام المشرع الليبي بإصدار القرار رقم (4 لسنة 2006) للائحة التنفيذية للقانون رقم (3 لسنة 2005) بشأن الإشراف والرقابة على نشاط التأمين، والذي اشترط حد أدنى لرأس المال بالإضافة إلى اعتماد مجموعة مقاييس ومؤشرات ملاءة مالية والتي يمكن على ضوء نتائجها التنبؤ بمدى قدرة الشركة على الوفاء بالتزاماتها وهو ما يسمى بـ "نظام الإنذار المبكر" لتحليل بيانات القوائم المالية من خلال إجراء مجموعة من الاختبارات لقياس الملاءة المالية تتمثل في دراسة أهم الأرقام الواردة بالقوائم المالية واستخراج المؤشرات المالية التي من شأنها الدلالة على الوضع الفني والمالي للشركة، حيث نصت بعض مواد اللائحة التنفيذية للقانون رقم (3 لسنة 2005) على حماية أموال حملة الوثائق من خلال تكوين مخصصات فنية لمقابلة التزاماتها تجاه حملة الوثائق والمستفيدين. كما أشارت اللائحة إلى ضرورة الإفصاح عن مؤشرات الملاءة المالية باستخدام مجموعة معينة من المؤشرات.

مشكلة الدراسة:

بالرغم من اهتمام الدولة الليبية بقطاع التأمين خلال العقود القليلة الماضية وذلك من خلال زيادة عدد شركات التأمين - خصوصاً في القطاع الخاص - إلا أن البيئة الليبية تفتقر للدراسات والأبحاث في شركات التأمين مقارنة بالقطاعات الأخرى كالقطاع المصرفي وقطاع النفط، حيث يلاحظ قلة الدراسات والأبحاث حول شركات التأمين الليبية الأمر الذي حفز الباحثون إلى إجراء دراسة على هذا القطاع لما له من أهمية في دعم الاقتصاد من خلال تعزيز الناتج القومي الإجمالي. وبما أن الأداء المالي لشركات التأمين الليبية يعتبر من أهم المؤشرات في تقييم نجاحها أو فشلها وعلى اعتبار أن مؤشرات الملاءة المالية لشركات التأمين تساعد متخذي القرارات في تقييم مدى قدرة الشركة على سداد التزاماتها في وقت الاستحقاق، عليه فقد حاولت هذه الدراسة قراءة أثر بعض مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي، وبذلك تتمثل مشكلة الدراسة في محاولة الإجابة على السؤال التالي:

هل يوجد أثر لمؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي لشركات التأمين الليبية؟

وللإجابة على هذا السؤال تم صياغة الأسئلة الفرعية التالية:

1. هل يوجد أثر لنسبة حجم صافي الأقساط المكتتب فيها إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين؟
2. هل يوجد أثر للتغير في حجم صافي الأقساط المكتتب فيها على معدل العائد على حقوق المساهمين؟
3. هل يوجد أثر لنسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين؟

الدراسات السابقة:

دراسة (Almajali, et al, 2012) :

هدفت الدراسة إلى التعرف على العوامل المؤثرة على الأداء المالي لشركات التأمين الأردنية، وانحصر مجتمع الدراسة في شركات التأمين المدرجة في سوق عمان المالي والتي بلغ عددها (25) شركة خلال المدة من 2002م إلى 2007م وتم جمع بيانات الدراسة من واقع التقارير المالية المنشورة لهذه الشركات. ولاختبار الفرضيات تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد، حيث توصلت الدراسة إلى أن المتغيرات التي كان لها أثر إيجابي على الأداء المالي تمثلت في: الرافعة المالية والسيولة والحجم ومؤشر الكفاءة الإدارية.

دراسة (Wani & Dar2015):

هدفت هذه الدراسة إلى التحقق من وجود علاقة بين المخاطر المالية والأداء المالي في شركات التأمين الهندية، وتم الاعتماد على كل من: مخاطر الاكتتاب ومخاطر إدارة رأس المال العامل ومخاطر الملاءة ومخاطر السيولة وحجم الشركة كمتغيرات مستقلة، بينما الأداء المالي تم قياسه بمعدل العائد على الأصول، وتوصلت الدراسة إلى أن مخاطر الاكتتاب لها علاقة غير دالة إحصائية مع الأداء المالي، وتوصلت أيضا إلى أن ما نسبته 54.7% من التغيرات التي تحدث في الأداء المالي في شركات التأمين يمكن تفسيره من خلال التغيرات التي تطرأ في كل من مخاطر السيولة ومخاطر الاكتتاب ومخاطر الملاءة وحجم الشركة.

دراسة (Scholar 2016):

هدفت الدراسة إلى تحديد العوامل المؤثرة على الأداء المالي في التأمين التكافلي في باكستان خلال الفترة ما بين 2007م - 2014م وقد تناولت الدراسة المتغيرات التالية: الرافعة المالية- مخاطر الاكتتاب- السيولة- نسبة الكفاءة - الحجم - عمر الشركة كمتغيرات مستقلة لها تأثير على الأداء. وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج أهمها أن الأداء المالي يتأثر بشكل كبير بمخاطر الاكتتاب والسيولة وعمر الشركة.

دراسة (قطوني وبارق 2020)

هدفت هذه الدراسة إلى فحص المخاطر المالية والأداء المالي لشركات التأمين التكافلي في السعودية، وتم اختبار كل من مخاطر السوق، مخاطر السيولة، مخاطر الاكتتاب، إعادة التأمين، مخاطر الملاءة.

وتوصلت الدراسة إلى عدة نتائج تبين وجود علاقة عكسية بين نسبة مخاطر الاكتتاب ومخاطر السوق مع الأداء المالي مقاساً بمعدل العائد على الأصول. أما فيما يخص مخاطر السيولة ومخاطر إعادة التأمين وحجم الشركة ومخاطر الملاءة فقد تبين وجود علاقة طردية مع الأداء المالي.

هدف الدراسة:

تهدف هذه الدراسة بشكل أساسي إلى قياس أثر مؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي خلال الفترة من 2013 إلى 2017، بالإضافة إلى محاولة صياغة نموذج انحدار تدريجي للتنبؤ بالأداء المالي وذلك بالتطبيق على عينة من شركات التأمين العاملة في البيئة الليبية.

فرضيات الدراسة:

للإجابة على سؤال الدراسة وتحقيق أهدافها، تم صياغة الفرضية الرئيسية التالية:

لا يوجد أثر لمؤشرات الملاءة المالية على الأداء المالي

ولاختبار هذه الفرضية تم صياغة الفرضيات الفرعية التالية:

1. لا يوجد أثر لنسبة حجم صافي الأقساط المكتتب فيها إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين.
2. لا يوجد أثر للتغير في حجم صافي الأقساط المكتتب فيها على معدل العائد على حقوق المساهمين.
3. لا يوجد أثر لنسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين.

منهجية الدراسة:

تم تبني المنهج الوصفي التحليلي في هذه الدراسة. إذ يهتم هذا المنهج بوصف الظاهرة المراد دراستها وجمع أوصاف ومعلومات دقيقة عنها، وهو يعتمد على دراسة الواقع ويهتم بوصفه وصفاً كمياً وكيفياً ويقوم بدراسة الظاهرة كما هي في حالتها الراهنة (Williams, 2007)، كما يهتم هذا المنهج بتحليل وتفسير النتائج عن الظاهرة. تم تجميع بيانات الدراسة من القوائم المالية المنشورة لخمس شركات تأمين ليبية خلال الفترة من عام 2013 إلى عام 2017. وتم استخدام الإحصاء الوصفي لتحليل بيانات الدراسة مثل المتوسطات الحسابية والانحراف المعياري. كما تم استخدام الإحصاء الاستدلالي من خلال تطبيق أسلوب تحليل الارتباط. أيضاً تم استخدام أسلوب الانحدار المتعدد التدريجي لتحديد المتغيرات التي يجب أن تدخل في النموذج واستبعاد المتغيرات الأخرى.

2. الإطار النظري للدراسة:

يختص هذا الجزء باستعراض أهم المفاهيم الخاصة بالملاءة المالية لشركات التأمين وكذلك الأداء المالي.

1.2. مفهوم الملاءة المالية في شركات التأمين:

للملاء المالية في مجال التأمين أهمية خاصة تنبع من أن السلعة التي يتم التعامل بها هي سلعة غير منظورة، فهي عبارة عن وعد كتابي لشيء قد يتحقق أو لا يتحقق في المستقبل المحدد زمنياً بمدة معينة، وفي جميع الأحوال لا يمكن معرفة وقت حدوثه وبناء عليه يجب معرفة وضع الملاء المالية لشركة التأمين أو إعادة التأمين عند التعاقد وكذلك التحقق من استمرار هذه الملاء في المستقبل.

بالرغم من وجود اختلاف بين الباحثين في تعريف المفاهيم والمصطلحات المالية إلا أنهم اتفقوا على تحديد إطار عام لتعريف الملاء المالية، فالملاء المالية بصفة عامة تعني القدرة على سداد الشركة لالتزاماتها عند الاستحقاق. فقد عرفها (Daykin et al, 1984) بأنها امتلاك شركات التأمين أصول كافية من أجل الوفاء بجميع التزاماتها. بمعنى أن شركات التأمين يجب أن تكون قادرة على دفع التزاماتها تجاه حملة الوثائق عند استحقاقها أو عند حدوث الخطر المؤمن عليه (طعيمة، 2002).

إن المقياس الرئيسي للملاء المالية لشركات التأمين هو هامش الملاء المالية التي تحتفظ به الشركة والذي أطلقت عليه الجمعية الدولية لمشرفي التأمين (IAIS) اسم "رأس المال الإضافي" والذي عرفته بفائض الأصول على الالتزامات مقيمة بحسب أنظمة المحاسبة العامة أو قواعد الإشراف الخاصة، كما أشارت الجمعية أن أي شركة تأمين تكون لديها ملاء مالية عندما تكون قادرة على سداد التزامها بالنسبة لكل العقود وفي أي وقت كان أو على الأقل في معظم الظروف (IAIS, 2002).

2.2. طرق تقييم الملاء المالية:

يلاحظ المتتبع لموضوع قياس الملاء المالية أن هناك أسلوبان لقياسها يتم تطبيقهما من أجل تحديد الحد الأدنى من الملاء (طرطاق & العايب، 2018):

1. المتطلبات على أساس المؤشر: يتصف هذا النظام بهامش ملاء يعبر عنه بأنه الأنسب ضمن مجال مؤشرات الميزانية العمومية. وهذا النظام يطبق حالياً في الاتحاد الأوروبي.
2. متطلبات رأس مال المخاطر: أنظمة الملاء المالية التي تعتمد رأس المال على أساس المخاطر، مثل هذه الأنظمة تطبق في أمريكا وكندا، وهذه الأنظمة تحاول أن تعكس بشكل أقرب المخاطر التي تتوقع حدوثها كل شركة من شركات التأمين في حساب رأس المال المطلوب.
3. بعض التطورات الحديثة في تقييم الملاء المالية: في الفترة الأخيرة اعتمدت بعض الدول -مثل استراليا وسنغافورة- عمليات المراجعة لمتطلبات كفاية رأس المال، والتي تشتمل على حكم يمكن من خلاله للشركة أن تطور النموذج الداخلي والحصول على موافقة هيئة الإشراف عليه، حيث وجدت الشركات الكبرى حافزاً لتطوير نماذج قوية ومعقدة لقياس مخاطرها، بينما لا تميل الشركات الصغيرة لذلك والتي يتوقع منها الإبقاء على الطريقة الأقرب إلى المعادلة المعيارية.

3.2. الأداء المالي:

يعتبر الأداء المالي محورياً مركزياً لمعرفة نجاح وفشل الشركات في قراراتها وخططها الاستثمارية، كما يعتبر الداعم الأساسي للأعمال المختلفة التي تمارسها الشركة، ويساهم في إتاحة الموارد المالية وتزويد

الشركة بفرص استثمارية في ميادين الأداء المختلفة والتي تساعد على تلبية احتياجات أصحاب المصالح وتحقيق أهدافهم. ويتم قياس الأداء المالي باستخدام مؤشرات مالية لتقييم مدى تحقيق الأهداف (الخطيب، 2010).

ويرى معظم الباحثون أن الأداء المالي لا يكون فعالاً إلا من خلال تشخيص الصحة المالية للشركة ومحاولة معرفة نقاط الضعف والقوة لديها وذلك بالاعتماد على التقارير المالية المنشورة مع الأخذ في الاعتبار الظروف الاقتصادية والسياسية والاجتماعية المحيطة.

1.3.2. أهم مقاييس الأداء المالي:

هناك العديد من مقاييس الأداء المالي ولعل من أهمها معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) ومعدل العائد على الاستثمار (ROI).

1. معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE):

يقيس معدل العائد على المساهمين ربحية الشركة من خلال بيان مقدار الربح الذي تحققه الشركة من الأموال التي استثمرها المساهمون، وبذلك يمكن تعريفه على أنه مبلغ صافي الدخل العائد كنسبة مئوية من حقوق المساهمين، ويعتبر واحد من أكثر المقاييس المفضلة والأكثر استخداماً للأداء المالي للشركات (Rappaport, 1997). يحظى العائد على حقوق المساهمين بأهمية كبيرة بين المستثمرين لأنه يربط بيان الدخل (صافي الربح / الخسارة) بالميزانية العمومية (حقوق المساهمين)، حيث أن العائد على حقوق الملكية يمثل النتيجة النهائية لتحليل النسبة المالية الخاصة بتحليل Du Pont (Ahsan, 2012). إن استخدام معدل العائد على المساهمين كمقياس للأداء المالي له بعض المزايا، فهو مفهوم يقيس العائد إلى مستثمري الأسهم في الشركة كما يعطي معلومات حول كيفية استخدام الشركة لأسهمها لتوليد الدخل. ويتم احتساب معدل العائد على المساهمين بالنسبة بين الربح التشغيلي وحقوق الملكية.

2. معدل العائد على الاستثمار (ROI):

هو مفهوم الأداء في أي شكل من أشكال الاستثمار. بالنسبة للملاك، فإن الهدف النهائي للشركة يعبر عنه بالعائد على الاستثمار. فهو مؤشر يوضح إلى أي مدى تحقق الشركة أرباحاً من استخدام رأس المال المستثمر، كما يوضح مدى استرجاع المبلغ المستثمر في شكل أرباح أو خسائر. وبالتالي، فإنه يتيح تقييم الكفاءة للمبلغ المستثمر أو بعبارة أخرى يسمح بقياس النتيجة فيما يتعلق بالأصول المستخدمة لتحقيق هذا العائد. ويتم قياس معدل العائد على الاستثمار بالنسبة بين الربح التشغيلي الذي تم الحصول عليه بعد إجراء الاستثمار والمبلغ الإجمالي المستثمر (أو إجمالي تكاليف الاستثمار) والنتيجة هي النسبة المئوية التي يتم الحصول عليها مضروبة في 100.

3. الدراسة التطبيقية:

1.3. مجتمع الدراسة:

يتكون مجتمع الدراسة من خمس شركات تأمين تعمل في البيئة الليبية وهي: شركة تيبستي للتأمين، الشركة العالمية للتأمين، الشركة المتحدة للتأمين، شركة القافلة للتأمين، وشركة الثقة للتأمين.

2.3. مصادر تجميع البيانات: تم تجميع البيانات من واقع القوائم المالية المنشورة للشركات المذكورة خلال فترة خمس سنوات (من 2013 إلى 2017).

3.3. متغيرات الدراسة وطرق قياسها:

هذا الجزء يهتم بالتعريف بمتغيرات الدراسة وكذلك يبين المعادلات المستخدمة في قياسها.

1.3.3. الأداء المالي (المتغير التابع):

تم قياس الأداء المالي باستخدام معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE) ، والتي تسمى أحيانا العائد على صافي القيمة، والتي تعتبر من أهم نسب الربحية لأصحاب الأعمال. أن العائد على حقوق المساهمين يسمح لأصحاب الأعمال بمعرفة مدى فعالية الأموال التي استثمرت في شركاتهم. وعادة ما ينظر إلى العائد على حقوق المساهمين على أنه مقياس النتيجة النهائية لأداء الشركة.

2.3.3. مؤشرات الملاءة المالية (المتغيرات المستقلة):

1. **صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين:** هذه النسبة تبين مدى التوسع في الاكتتاب بالاعتماد على رأس المال والاحتياطيات، فكلما ارتفعت هذه النسبة كلما زادت المخاطر على حقوق المساهمين الأمر الذي ينذر بعدم كفاية رأس المال والاحتياطيات لمواجهة الالتزامات. تعتبر النسبة 50% جيدة لشركات التأمين، كما أن المعدل العالمي أقل من 200% (الاتحاد العام العربي للتأمين، 1994).

2. **التغير في حجم صافي الأقساط:** يقيس هذا المعدل التغير الذي طرأ على سياستي الاكتتاب وإعادة التأمين وكذلك التوجه الذي طرأ على سياسة الاحتفاظ بالشركة. فعند زيادة هذا المعدل فإن ذلك يعني أن الشركة قد زادت من إصداراتها من الأقساط أو زادت في حجم الأقساط المحتفظ بها، أو أن الشركة تواجه صعوبات مع شركات إعادة التأمين، الأمر الذي يؤدي إلى الإبقاء على تغطية بعض المخاطر (محمد، 2018). حيث أن المعدل العالمي يتراوح بين 25%- و 25%.

3. **نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة:** تبين هذه النسبة مدى توفر النقدية والسيولة اللازمة ومدى قدرة الشركة على الوفاء السريع للمطالبات الفورية والكبيرة، المعدل العالمي لهذه النسبة هو أقل من 100% (الاتحاد العام العربي للتأمين، 1994).

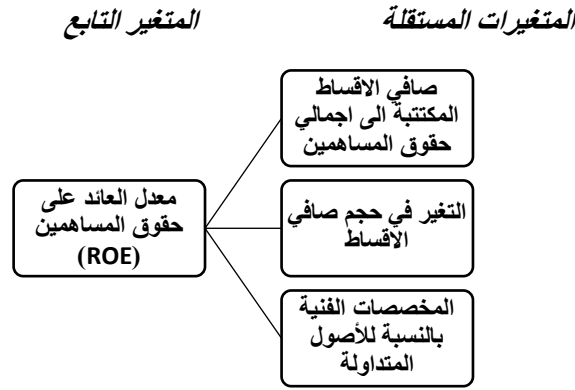
ويبين الجدول رقم (1) المتغير التابع والمتغيرات المستقلة للدراسة وكذلك المعادلات المستخدمة في قياسها.

جدول رقم (1): مقاييس متغيرات الدراسة

المتغير	نوع المتغير	المقياس
معدل العائد على حقوق المساهمين (ROE)	المتغير التابع (Y)	الأرباح قبل الضرائب / حقوق المساهمين
صافي الأقساط المكتتبة الى إجمالي حقوق المساهمين	المتغير المستقل (X1)	صافي الأقساط المكتتبة / إجمالي حقوق المساهمين
التغير في حجم صافي الأقساط	المتغير المستقل (X2)	(صافي حجم الأقساط في السنة الحالية - صافي حجم الأقساط في السنة السابقة) / صافي حجم الأقساط في السنة السابقة
المخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة	المتغير المستقل (X3)	المخصصات الفنية / الأصول المتداولة

أيضا يمكن توضيح العلاقة بين متغيرات الدراسة وفق النموذج التالي:

شكل رقم (1) نموذج الدراسة



4.3. الإحصاء الوصفي:

يبين الجدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لبيانات الدراسة حيث يتبين أن متوسط معدل العائد على حقوق المساهمين لجميع الشركات خلال مدة الدراسة كان بالسالب، مما يعني أن نسبة الخسائر في أغلب الشركات كانت أكبر من نسبة الأرباح خلال سنوات الدراسة كما هو مبين أيضاً في الجدولين (3) و(4). كما بلغ الانحراف المعياري 1.33 ما يدل على تقارب المتوسطات الحسابية للشركات خلال سنوات الدراسة (انظر الجدولين 3 و4).

كما يبين الجدول أيضاً أن المتوسط الحسابي للمتغير صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين بلغ حوالي 2.4 بانحراف معياري كبير نسبياً بلغ 5.2 تقريباً مما يدل على وجود تفاوت بين الشركات وبين السنوات في نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين (انظر الجدولين 3 و4).

كما بلغ متوسط التغير في حجم صافي الأقساط حوالي 23.1 بانحراف معياري كبير جداً بلغ حوالي 111.8 الأمر الذي يشير إلى وجود تفاوت كبير بين السنوات حيث بلغ متوسط حجم التغير في سنة 2017 فقط حوالي 111.8 مقابل 3.9 و-0.12 و-0.18 و-0.26 للسنوات من 2013 إلى 2016

على التوالي كما في الجدول رقم (3). أما فيما يخص التفاوت بين الشركات فبيين الجدول رقم (4) أن المتوسط الخاص بشركة القافلة بلغ حوالي 111.8 بفارق كبير جداً عن باقي الشركات وهذا هو السبب في وجود انحراف معياري كبير جداً.

أما بالنسبة لنسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة فقد بلغ متوسطها الحسابي حوالي 0.70 بانحراف معياري 1.7 تقريباً ما يدل على وجود تقارب في المتوسطات الحسابية للشركات خلال سنوات الدراسة باستثناء شركة القافلة في عام 2016 (انظر الجدولين 3 و4).

جدول رقم (2) الإحصاءات الوصفية لمتغيرات الدراسة لجميع الشركات خلال الخمس سنوات

أقل قيمة (min)	أعلى قيمة (max)	الانحراف المعياري	المتوسط الحسابي	
-6.384814	0.6898148	1.333018	-0.24081	معدل العائد على حقوق المساهمين
0.0006217	25.7804	5.219499	2.404095	صافي الأقساط المكتتبة الى اجمالي حقوق المساهمين
-0.9983782	559.3756	111.7438	23.12674	التغير في حجم صافي الاقساط
0.1100884	8.610203	1.65806	0.697955	المخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة

يتبين من الجدول رقم (3) أن أعلى متوسط لمعدل العائد على حقوق المساهمين كان في عام 2013 حيث بلغ حوالي 12%، ثم أصبح سالباً خلال عامي 2014 و2015 بسبب الخسائر المحققة في تلك السنوات. ثم أصبح مساوياً للصفر تقريباً خلال عامي 2016 و2017.

كما يبين الجدول رقم (3) تفاوت بين سنوات الدراسة فيما يتعلق بمتوسط نسبة صافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين حيث تراوح بين 0.88 و5.96.

أما فيما يخص متوسط التغير في حجم الأقساط خلال سنوات الدراسة، فيتبين لنا أن سنة 2017 حققت متوسط كبير جداً بلغ 111.8 تقريباً مقارنةً بمتوسطات السنوات الأخرى حيث تراوحت المتوسطات بين (-) 0.1764 و(3.923168). وتعتبر نسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة متقاربة بين سنوات الدراسة كما يتبين في الجدول رقم (3).

جدول رقم (3) المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة خلال المدة من 2013 إلى 2017

2017	2016	2015	2014	2013	
-0.00057	0.007093	-1.08982	-0.24126	0.120475	معدل العائد على حقوق المساهمين
0.882152	1.105443	2.637714	5.960847	1.434317	صافي الاقساط المكتتبة الى اجمالي حقوق المساهمين
111.7507	0.257936	-0.1764	-0.12167	3.923168	التغير في حجم صافي الاقساط
0.28245	1.995466	0.431065	0.430754	0.350039	المخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة

يبين الجدول رقم (4) مقارنةً بين متغيرات الدراسة بين جميع الشركات محل الدراسة، حيث تبين أن شركة تيبستي حققت أعلى متوسط لمعدل العائد على حقوق المساهمين والذي بلغ 17% تقريباً، تلتها شركة الثقة بنسبة 15% تقريباً. بينما كان هذا المعدل سالباً في باقي الشركات.

كما يبين الجدول رقم (4) أن أعلى نسبة لصادفي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي حقوق المساهمين للشركة العالمية حيث بلغ حوالي 693% أما أدنى نسبة فقد بلغت 62. % تقريباً حققتها شركة الثقة. أيضاً، يبين لنا الجدول رقم (4) أن متوسط التغير في حجم صافي الأقساط لشركة القافلة كان مرتفعاً جداً بفارق هائل مقارنة بالشركات الأخرى، والذي بلغ حوالي 111.8، فيما كانت المتوسطات في حدود المعقول بالنسبة لباقي الشركات.

أما بالنسبة لنسبة مخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة فقد حققت شركة القافلة أعلى متوسط بلغ 1.83 تقريباً، في حين كان هذا المتوسط متقارباً بين الشركات الأخرى. فيما يتعلق بالشركة العالمية قد يعزى ذلك إلى مخاطر الاكتتاب أي ارتفاع حجم التعويضات والمصروفات التشغيلية. أما فيما يتعلق بمؤشرات شركتي تيبستي والثقة كانتا ضمن المعدل العالمي من حيث مؤشر الملاءة المتعلق بصادفي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي حقوق المساهمين.

إن أعلى نسبة لصادفي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي حقوق المساهمين كانت للشركة العالمية حيث بلغت 693%، مما يشير إلى ارتفاع المخاطر بمعنى عدم كفاية رأس المال لتحمل الخسائر المفاجئة وذلك لأن معدل ملاءتها عن صافي الأقساط تجاوز حدود المؤشر العالمي. أما أقل نسبة كانت لشركة القافلة حيث بلغت 24% مما يشير إلى عدم قدرة الشركة على تحقيق أقساط مناسبة لأن معدل ملاءتها عن صافي الأقساط كان أقل من المعدل العالمي المتعارف عليه وهو 50%.

جدول رقم (4) المتوسطات الحسابية لمتغيرات الدراسة بالنسبة للشركات محل الدراسة

المتداولة	تيبستي	العالمية	المتحدة	القافلة	الثقة
معدل العائد على حقوق المساهمين	0.16738	-0.23142	-1.1862	-0.10235	0.148521
صادفي الأقساط المكتتبه الى إجمالي حقوق المساهمين	1.49112	6.930045	2.739356	0.240793	0.61916
التغير في حجم صافي الأقساط	2.11127	1.268222	0.201798	111.7964	0.256033
المخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة	0.38197	0.483446	0.241786	1.82972	0.552851

يبين الجدول رقم (5) تطور الأداء المالي (مقاساً بـ ROE) للشركات الخمس خلال سنوات الدراسة. كما يتضح من الجدول أن شركة تيبستي تعتبر أكثر استقراراً حيث تراوح معدلها بين 16.5% و 23.4% خلال السنوات من 2013 إلى 2016 فيما انخفض هذا المعدل إلى 7% خلال عام 2017.

بالنسبة للشركة العالمية وشركة القافلة فقد كان هذا المعدل بالسالب خلال معظم سنوات الدراسة نتيجة تحقيقها لخسائر خلال هذه السنوات.

كما يظهر الجدول رقم (5) أن شركة المتحدة حققت معدلاً سالباً في عام 2015 بلغ 638%- تقريباً، الأمر الذي يعطي انطباعاً أن الشركة حققت خسائر خلال تلك السنة تجاوزت حقوق المساهمين بأكثر من 6 مرات.

بالنسبة لشركة الثقة فقد تراوح معدلها بين 5.7% في عام 2016 و40% في عام 2013.

جدول رقم (5) قيم المتغير التابع (الأداء المالي) مقاساً بـ (ROE) لجميع الشركات خلال سنوات الدراسة

2017	2016	2015	2014	2013	
0.071502	0.234185	0.165491	0.184181	0.181536	تبيستي
-0.05301	-0.08207	0.689815	-1.50397	-0.20784	العالمية
0.10517	0.079559	-6.38481	0.047095	0.221971	المتحدة
-0.23656	-0.25417	0.022375	-0.0485	0.005086	القافلة
0.110062	0.057963	0.058046	0.114916	0.40162	الثقة

من خلال تحليل البيانات السابق، يتبين لنا وجود تفاوت وتذبذب في قيم المتوسطات الخاصة بمتغيرات الدراسة خلال سنوات الدراسة. وهذا الأمر يمكن أن يعزى إلى الظروف الراهنة التي تمر بها ليبيا حالياً مما أثر سلباً على نتائج أعمال هذه الشركات.

5.3. الإحصاء الاستنتاجي:

1.5.3. تحليل الارتباط:

تم استخدام هذا الأسلوب للتحقق من وجود أي علاقات بين متغيرات الدراسة حيث تم استخدام برنامج (SPSS 25) لإجراء هذا الاختبار، ويبين الجدول رقم (6) تحليل الارتباط لبيرسون بين متغيرات الدراسة، ويظهر الجدول وجود علاقة عكسية ذات دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% بين المتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X1) بينما لا توجد علاقة بين المتغير التابع (Y) والمتغيرات المستقلة (X2) و(X3). كما يبين الجدول أيضاً عدم وجود أي ارتباطات بين المتغيرات المستقلة الأمر الذي يعطينا انطباعاً بأن بيانات الدراسة لا تعاني من وجود مشكلة التعددية الخطية (Multicollinearity).

جدول رقم (6) تحليل ارتباط لبيرسون بين متغيرات الدراسة

		y	x1	x2	x3
y	Pearson Correlation	1	-.498-*	.003	-.008-
	Sig. (2-tailed)		.011	.988	.972
x1	Pearson Correlation	-.498-*	1	-.080-	-.057-
	Sig. (2-tailed)	.011		.703	.785
x2	Pearson Correlation	.003	-.080-	1	-.069-
	Sig. (2-tailed)	.988	.703		.745
x3	Pearson Correlation	-.008-	-.057-	-.069-	1
	Sig. (2-tailed)	.972	.785	.745	

*. Correlation is significant at the 0.05 level (2-tailed).

وللتأكد من عدم وجود ارتباط عال بين المتغيرات المستقلة (Multicollinearity)، فقد تم استخدام اختبار معامل تضخم التباين (Variance Inflation Factory VIF) وكذلك اختبار التباين المسموح (Tolerance) لكل متغير مستقل من متغيرات الدراسة، مع مراعاة عدم تجاوز معامل تضخم التباين لقيمة 10، وأن تكون قيمة اختبار التباين المسموح أكثر من 0.10 (Shahidi, 2005). كما يتضح من الجدول رقم (7)

جدول رقم (7) اختبار (VIF) واختبار (Tolerance)

Model		Collinearity Statistics	
		Toleranc e	VIF
1	x1	.985	1.015
	x3	.999	1.001
	x2	.985	1.015

2.5.3. الانحدار التدريجي:

تم استخدام الانحدار التدريجي لتحديد النموذج الأمثل، بحيث يتم إدراج المتغيرات التي يجب أن تدخل في معادلة النموذج ويتم استبعاد المتغيرات الأخرى. باستخدام برنامج SPSS 25 تم استخدام الانحدار التدريجي.

يبين الجدول رقم (8) أن المتغير لصافي الأقساط المكتتبة إلى إجمالي حقوق المساهمين (X1) هو المتغير الوحيد الذي يجب أن يدخل للنموذج، كما يوضح الجدول أيضاً معاملات النموذج بالنسبة للمتغير التابع (Y) والمتغير المستقل (X1). حيث يتبين لنا أن هناك أثر عكسي ذو دلالة إحصائية عند مستوى معنوية 5% للمتغير المستقل (X1) على المتغير التابع (Y). حيث بلغت قيمة B (-0.127) فيما كانت قيمة P-value (0.011) وهي أقل من 0.05. هذه النتيجة أيضاً متوافقة مع نتائج تحليل الارتباط لبيرسون الذي تم احتسابه في الجزء السابق لهذه الدراسة.

جدول رقم (8) المتغيرات التي يجب أن تدخل في النموذج

Coefficients ^a						
Model		Unstandardized Coefficients		Standardized Coefficients	t	Sig.
		B	Std. Error	Beta		
1	(Constant)	.065	.261		.248	.806
	x1	-.127-	.046	-.498-	-2.753-	.011

a. Dependent Variable: y

كما بينت نتائج الانحدار التدريجي والظاهرة بالجدول رقم (9) أن المتغيرات المستقلة (X2) و (X3) تم استبعادها من النموذج نظرا لعدم وجود أثر لهما على المتغير التابع. حيث نلاحظ أن قيمة P-value بلغت (0.843) و (0.847) للمتغيرات المستقلة (X2) و (X3) على التوالي وهي أكبر من مستوى المعنوية 0.05. هذه النتائج كانت متسقة أيضاً مع نتائج تحليل الارتباط لبيرسون.

جدول (9) نتائج الانحدار التدريجي للمتغيرات المستقلة (X2) و (X3).

Excluded Variables ^a							
Model		Beta In	t	Sig.	Partial Correlation	Collinearity Statistics	Adjusted R ²
						Tolerance	
1	x2	-.037 ^{-b}	-.200-	.843	-.043-	.994	.172
	x3	-.036 ^{-b}	-.196-	.847	-.042-	.997	

a. Dependent Variable: y

b. Predictors in the Model: (Constant), x1

يبين الجدول رقم (10) والذي يوضح الدلالة المعنوية للنموذج ككل بعد إدخال المتغير (X1) واستبعاد المتغيرات (X2) و (X3). حيث يتبين أن النموذج معنوي عند مستوى معنوية 5% حيث بلغت P-value 0.011 وهو أصغر من 0.05.

كما يبين الجدول رقم (10) أن قيم R و R² Adjusted R² وبلغت 0.498 و 0.248 و 0.215 على التوالي كما نلاحظ أن Adjusted R² قد زادت بعد استبعاد المتغيرات (X2) و (X3) من 0.172 (جدول رقم 8) إلى 0.215 (جدول رقم 10)، ما يعني أن النموذج معنوي عند إدخال المتغير المستقل (X1) فقط.

جدول رقم (10) تحليل ANOVA للنموذج ككل

ANOVA ^a									
Model		Sum of Squares	df	Mean Square	F	Sig.	R	R ²	Adjusted R ²
1	Regression	10.568	1	10.568	7.577	.011 ^b	.498 ^b	.248	.215
	Residual	32.078	23	1.395					
	Total	42.646	24						

a. Dependent Variable: y			
b. Predictors: (Constant), x1			

بناء على النتائج السابقة، فإنه يتبين وجود أثر لنسبة صافي الأقساط المكتتة إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين، بينما أظهرت نتائج الدراسة عدم وجود أثر للمتغيرات التغير في حجم صافي الأقساط والمخصصات الفنية بالنسبة للأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين. وبذلك يتم رفض الفرضية الفرعية الأولى، أي "يوجد أثر لنسبة حجم صافي الأقساط المكتتب فيها إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين". وقبول الفرضية الفرعية الثانية "لا يوجد أثر للتغير في حجم صافي الأقساط المكتتب فيها على معدل العائد على حقوق المساهمين"، وكذلك قبول الفرضية الفرعية الثالثة "لا يوجد أثر لنسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين".

عليه، فإنه يمكن صياغة نموذج الدراسة على النحو التالي: $(y = 0.065 - 0.127 x1)$

4. النتائج والتوصيات:

أولاً: النتائج:

من خلال تحليل بيانات الدراسة في الأجزاء السابقة، فإن الدراسة خلصت للنتائج التالية:
ظهر متوسط الأداء المالي لجميع الشركات خلال مدة الدراسة والمقاس بمعدل العائد على حقوق المساهمين بقيمة سالبة، ما يعني أن الأداء المالي لأغلب الشركات لم يكن جيداً بسبب تحقيقها لخسائر خلال معظم سنوات الدراسة.

تعتبر شركة تيبستي للتأمين أفضل الشركات من حيث الأداء المالي خلال سنوات الدراسة حيث حققت أعلى متوسط لمعدل العائد على حقوق المساهمين بلغ حوالي 17% تلتها شركة الثقة للتأمين بمعدل 15% تقريباً. بينما كان الأداء المالي لباقي الشركات سيئاً حيث كان متوسط معدل العائد على المساهمين فيها سالباً نتيجة للخسائر التي حققتها خلال هذه الفترة.

تعتبر شركة تيبستي أكثر الشركات استقراراً في الأداء المالي، حيث كان معدل العائد على حقوق المساهمين فيها موجباً في جميع السنوات وتراوح بين 7% و 23%. أما شركة القافلة فقد كان أداءها الأسوأ بين الشركات حيث كان معدل العائد على حقوق المساهمين بها سالباً خلال جميع السنوات بسبب الخسائر التي حققتها. من خلال بيانات الدراسة تبين وجود تفاوت في المتوسطات بين الشركات وأن أغلب هذه الشركات حققت خسائر خلال سنوات الدراسة وذلك ربما يرجع بسبب الظروف الراهنة التي تمر بها ليبيا عامة وصناعة التأمين الليبية خاصة.

بينت نتائج ارتباط بيرسون وجود علاقة ارتباط سالبة بين كل من المتغير التابع "الأداء المالي" (مقاساً بمعدل العائد على حقوق المساهمين) والمتغير المستقل "صافي الأقساط" المكتتة إلى إجمالي حقوق

المساهمين، بينما أظهرت النتائج عدم وجود ارتباط بين الأداء المالي والمتغيرات المستقلة الأخرى (التغير في حجم صافي الأقساط ونسبة المخصصات إلى الأصول المتداولة).

أظهرت نتائج الانحدار التدريجي أن المتغير المستقل صافي الأقساط المكتتبه إلى إجمالي حقوق المساهمين هو المتغير المستقل الوحيد الذي يجب أن يدخل في نموذج الدراسة، وأن لديه تأثيراً سلبياً على الأداء المالي. كما بينت النتائج أنه لا يوجد أي تأثير للمتغيرات المستقلة الأخرى (التغير في حجم صافي الأقساط ونسبة المخصصات إلى الأصول المتداولة) على الأداء المالي ولذلك تم استبعادها من النموذج، وهذه النتيجة متطابقة مع نتيجة اختبار ارتباط بيرسون التي تم ذكرها في الفقرة السابقة.

بناء على نتائج الانحدار التدريجي المشار إليها في الفقرة السابقة، فقد تم رفض الفرضية الفرعية الأولى أي: "يوجد أثر لنسبة حجم صافي الأقساط المكتتبه فيها إلى إجمالي حقوق المساهمين على معدل العائد على حقوق المساهمين". وقبول الفرضية الفرعية الثانية " لا يوجد أثر للتغير في حجم صافي الأقساط المكتتبه فيها على معدل العائد على حقوق المساهمين"، وكذلك قبول الفرضية الفرعية الثالثة " لا يوجد أثر لنسبة المخصصات الفنية إلى الأصول المتداولة على معدل العائد على حقوق المساهمين".

بالاعتماد على نتائج الانحدار التدريجي، فإن الدراسة توصلت إلى صياغة النموذج التالي:

$$y = 0.065 - 0.127 x_1$$

ثانياً: التوصيات:

نظراً لقلّة الدراسات على صناعة التأمين الليبية، فإن الباحثين يوصون بإجراء المزيد من الدراسات على هذا القطاع لما له من أهمية في تدعيم وتعزيز الاقتصاد الليبي. ضرورة اهتمام القائمين والمسؤولين في شركات التأمين الليبية بموضوع قياس وتقييم الأداء المالي لهذه الشركات.

إجراء المزيد من الدراسات حول الملاءة المالية في شركات التأمين الليبية.

ضرورة تنوع الخدمات التأمينية التي تقدمها شركات التأمين بما يتناسب مع متطلبات السوق الليبي. زيادة الحد الأدنى لرأس مال شركات التأمين، حيث يمنح رأس المال المرتفع لشركات التأمين فرصة زيادة نسب الاحتفاظ مما ينعكس إيجاباً على مستوى الأداء.

تحقيق التوازن بين سياسة الاكتتاب والملاءة المالية للشركة.

قيام الهيئات الإشرافية على التأمين بإعادة النظر في طريقة احتساب مؤشر الملاءة المالية بحيث يستند في قياسها على رأس المال المستند إلى المخاطر.

5. قائمة المراجع:

أولاً: المراجع العربية

- الخطيب، محمد محمود. (2010). الأداء المالي وأثره على عوائد أسهم الشركات. (الطبعة الأولى). عمان: دار الحامد.
- الاتحاد العام العربي للتأمين. (1994). الحسابات الفنية والمالية والاستثمار في شركات التأمين وإعادة التأمين. القاهرة، جمهورية مصر العربية: الاتحاد العام العربي للتأمين.
- طرطاق، رتيبة؛ العايب، عبدالرحمن. (2018). قواعد قياس الملاءة المالية في شركات التأمين: دراسة مقارنة. مجلة البحوث والدراسات، 15(2)، 295-312.
- قطوني، ياسين؛ براق، محمد. (2020). آثار المخاطر المالية على الأداء المالي لشركات التأمين التكافلي في السعودية. مجلة دراسات - العدد الاقتصادي، 11(2)، 341-357.
- محمد، عبدالله محمد عبدالله. (2018). تقييم الأداء المالي لشركات التأمين السودانية وفق معايير الملاءة المالية. مجلة العلوم الاقتصادية والإدارية - ملحق (1)، 19(1)، 122-137.

ثانياً: المراجع الاجنبية

- Ahsan, A. F. M. M. (2012). Can Return on equity be used to predict portfolio performance ? *Economics, Management, and Financial Markets*, 7(2), 132-148. Retrieved from [https://www.researchgate.net/publication/258341502_Can_Return_on_equity_be_used_to_predict_portfolio_performance#:~:text=Return on equity \(ROE\) is,creates value for its shareholders.&text=However%2C portfolios based on higher,guarantee higher positive abn](https://www.researchgate.net/publication/258341502_Can_Return_on_equity_be_used_to_predict_portfolio_performance#:~:text=Return on equity (ROE) is,creates value for its shareholders.&text=However%2C portfolios based on higher,guarantee higher positive abn)
- Daykin. C. D , Devitt. E. R , Khan. M. R, and Mccaughan. J. P, (1984), the Solvency of GeneralInsurance Companies , [Submitted to the Institute, 27 February],www.actuaries.org.uk/data/assets/pdf_file/0008/19808/0279-0336.pdf
- IAIS. (2002). *Principles on Capital Adequacy and Solvency*. International Association of Insurance Supervisors.
- Rappaport, A. (1997). *Creating Shareholder Value: A Guide for Managers and Investors*. New York: Free Press.
- Scholar. (2016). Factors Affecting the Finanacial Preformance of Takaful Companies in Pakistan. *AsianJournal of Research Banking and finanace*, 6(1), 14-21.
- Shahidi, F. (2005). *Bailey's Industrial Oil and Fat Products* (6th ed.). New York: Wiley & Sons, Inc.
- Wani, A. A., & Dar, S. A. (2015). Relationship Between Financial Risk and Financial Performance: An Insight of Indian Insurance Industry. *International Journal of Science and Research*, 4(11), 1424-1433
- Williams, C. (2007). Research Methods. *Journal of Business & Economic Research*, 5(3), 65-72. <https://doi.org/10.1017/9781108656184.003>